

مجلس الوزراء: لكل وزير حق التعامل مع الاستجواب الموجه إليه

الموافقة على قانون إصدار الخطة السنوية لعام 2013/2014 وإحالتها إلى مجلس الأمة



المبارك مترئسا اجتماع مجلس الوزراء أمس

أقر مجلس الوزراء في اجتماع أمس مشروع قانون بإصدار الخطة السنوية لعام 2013/2014، في وقت أكد أن للوزير المستجوب الحق في كيفية التعامل مع الاستجواب الموجه إليه، أملاً أن تكون الممارسة البرلمانية بخصوص الاستجوابات المقدمة لبعض الوزراء مع الإجراءات البرلمانية الصحيحة.

جاء ذلك خلال الاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء بعد ظهر أمس في قاعته بقصر السيف، برئاسة سمو الشيخ جابر المبارك.

وبعد الاجتماع صرح وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء والصحبة الشيخ محمد عبدالله بن المجلس بحث شؤون مجلس الأمة، وأطلع بهذا الصدد على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته المقررة اليوم.

وأطمان مجلس الوزراء إلى سلامة موقف الوزراء المقدم إليهم الاستجواب، أملاً أن تكون الممارسة البرلمانية بخصوص تلك الاستجوابات متفهمة والإجراءات البرلمانية الصحيحة، وضمن الإطار الدستوري والقانوني.

واستعرض المجلس مشروع قانون بإصدار الخطة السنوية لعام 2013/2014، حيث استمع إلى شرح قدمته وزيرة الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية د. رولا دنسي تناولت فيه توضيح ما تضمنته الخطة ونصوص المواد الواردة بمشروع القانون، وقر الموافقة على مشروع القانون ورفعته إلى سمو الأمير تمهيداً لإحالتها لمجلس الأمة.

الحكومة ثمنت جهود الأمير لإنجاح القمة العربية - الإفريقية وتحقيق المصالح المشتركة

زيارة السعودية

وأحيط المجلس علماً، في مستهل أعماله، بالزيارة القصيرة التي قام بها سمو الأمير للمملكة العربية السعودية، حيث التقى خلالها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وأمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، والتي بحث خلالها عدداً من الموضوعات المشتركة ومسيرة التعاون الخليجي، وكذلك تم بحث آفاق التعاون بين دول الخليج وسبل دعمها وتعزيزها في المجالات كافة، وآخر المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية.

القمة العربية - الإفريقية

ثم أطلع المجلس على الرسالة الموجهة لسمو الأمير من الرئيس نيكوس أناستاسيادس رئيس جمهورية قبرص، المتضمنة الشكر والتقدير للحفاوة التي تلقاها خلال زيارته للبلاد في أكتوبر الماضي، ودعوته سمو

الأمير لزيارة قبرص لتوطيد العلاقات بين البلدين. كما أحيط علماً بفعاليات أعمال مؤتمر القمة العربية- الإفريقية الثالثة، والتي استضافتها دولة الكويت تحت شعار (شركاء في التنمية والاستثمار) في 19 و 20 الجاري، بمشاركة أكثر من 70 دولة ومنظمة عربية وإقليمية دولية، تم التأكيد خلالها على ضرورة التعاون بين العالم العربي والقارة الإفريقية، ولا سيما في مجالات الاقتصاد والتنمية وتذليل كل العقبات التي تحول دون تحقيق الشراكة الاستراتيجية.

رؤساء الدول

وفي هذا الصدد أطلع المجلس على كلمة سمو الأمير رئيس المؤتمر، والتي طالب فيها بمواصلة البناء على ما تم التوصل إليه من إنجاز لإضافة لبنات إلى صرح التعاون الشامخ بين العالمين العربي والإفريقي لرسم خطوط لمستقبل العمل المشترك بينهما، كما أعرب المجلس عن تقديره لمبادرات سمو الأمير التي تعبر عن حرص

سموه وإحساسه بأهمية تعزيز علاقات التعاون بين الدول العربية والإفريقية، محمداً فيها مسارات التعاون والشراكة الاستراتيجية بين المنطقتين، وحرص دولة الكويت على تحقيقها من خلال طرح تلك المبادرات وتطويرها إلى آفاق أوسع.

ومن جانب آخر أكد رؤساء الدول العربية والإفريقية في كلماتهم حرصهم على ضرورة التعاون بين المنطقتين لمواجهة التحديات المشتركة، وفي مقدمتها العولمة والإرهاب الدولي والفرصة البحرية، إضافة إلى تطوير التعاون والتنسيق القائم بين جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي، بما يمكن من تنفيذ القرارات المتخذة على أرض الواقع، وخاصة ما يتعلق بالنقل البحري والطاقة والاستثمار والإسكان والتعليم والمعرفة والزراعة وتوفير فرص العمل بالتنسيق

والتعاون مع القطاع الخاص. ثم استعرض المجلس برقية علاقات التعاون بين الدول العربية والإفريقية، والتي ألقى فيها سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد بمناسبة انتهاء فعاليات أعمال تلك القمة، حيث أعرب سموه فيها عن اجمل تحياتها بحكمة صاحب السمو، بحسب إضافات آفاقاً جديدة للتعاون المنشود بين الدول من أجل تحقيق الرفاهية وتعظيم القيم الإنسانية من خلال بناء أسس التنمية الشاملة.

في هذه القمة الناجحة، و متمنياً أن تظل راية الكويت عالية خفاقة بالعة والرفعة.

برقيات تهنئة

واستعرض المجلس برقية تهنئة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إلى سمو الأمير بمناسبة انتهاء فعاليات القمة العربية الإفريقية الثالثة، والتي أعرب فيها عن بالغ التهنئة والتمنيّة على النجاح الباهر الذي حققته تلك القمة.

وقال الغانم، في برقيته، إن سمو الأمير استطاع بحكمته المشهوددة إدارة هذا الحدث الضخم بنجاح وتمكن بخبرته الكبيرة من توجيه مقاصد القمة لصالح تنمية المنطقتين العربية والإفريقية، وهو ما لاقى صدى طيباً لدى ضيوف المؤتمر من القادة والزعماء الذين لم يستغروا حسن الوفاة والإدارة والتنظيم من دولة الكويت ولحسن القيادة والإدارة من سموه.

وأضاف أن استضافة الكويت للقمة كانت مشار فخراً للشعب الكويتي الوفي وذات نفع للشعوب العربية والإفريقية تلخصت ثمارها في إعلان الكويت الذي سيبقى أثره بارزاً على شعوبنا لأجيال قادمة، متوجهاً إلى سمو الأمير، نيابة عن زملائه أعضاء مجلس الأمة، بالشكر الجزيل على هذا النجاح الكبير.

ثم عبر سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء باسمه وباسم أعضاء الحكومة عن عظيم الشكر والتقدير لسمو الأمير على الجهود المنمحة لإنجاح القمة، مؤكداً أنها تشكل إنجازاً منشوداً لدولة الكويت على المستوى الدولي وتحقيق ما يخدم المصالح المشتركة بين الدول العربية والإفريقية في كافة المجالات والميادين. كما بحث المجلس الشؤون المتعلقة بمجلس التطورات السياسية في الساحة السياسية على الصعيدين العربي والدولي.

العبدالله: قرار نذب كفاية لم يكن مجاملة أو بضغط من أي نائب

طرح المنظور العام لتطوير القطاع الصحي على الشعب الكويتي عبر الإعلام قريباً



جانب من الاعتصام التضامني مع د. كفاية عبدالملك أمام المستشفى الاميري أمس

وفيما يتعلق بان الوزارة عرضة للإشاعات ومستهدفة دائماً، قال العبدالله «ترك لكم الرد»، معلناً في الوقت ذاته موعداً قريباً مع الإعلام والشعب الكويتي لطرح المنظور العام لتطوير القطاع الصحي بالكامل في الكويت.

ورداً على سؤال إن كان لديه نية لعمل تدوير في الوزارة، اكتفى العبدالله بالرد «لو دامت لغيركم لما وصلت إليكم».

ومن جهة أخرى، أوضح الوزير العبدالله أن العمل جارٍ بناء على توجيهات سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك بتشكيل فريق مشترك بين وزارتي الأشغال العامة والصحة والجهات الحكومية المعنية، لمعالجة العمل في مشروع مستشفى جابر الأحمد، والوقوف على أسباب التأخير، إن وجدت، مع ضرورة معالجة الجناح سريعاً حتى يكون جاهزاً لتقديم خدماته في الموعد المحدد.

محايدة برئاسة الوزير الأسبق عبد الوهاب الفوزان وعدد من الأشخاص من خارج الوزارة حتى لا يقال إن هناك تأثيراً، وتلمسا لردة الفعل التي واجهت القرار، وعمل هذه اللجنة لمراجعة صحة قرار نذب د. كفاية، وكذلك مراجعة

عرب وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الصحة الشيخ محمد العبدالله عن استيائه لما تم تداوله مؤخراً في بعض مواقع التواصل الاجتماعي والإخباري حول اتفاق بينه وبين أحد النواب باللجنة الصحية على إخفاء مستندات تدوين الوزير في قضية د. كفاية عبدالملك، في مقابل ترسية إحدى المناقصات بالوزارة لمصلحة شركة مقاولات يمتلكها شقيق النائب.

نذب كفاية

وقال الوزير العبدالله في تصريح له على هامش الاحتفال السنوي لإقامة معهد الكويت للاختصاصات الطبية «كيمز» بمناسبة تخريج دفعة من 79 طبيباً وطبيبة في مختلف التخصصات: «إن هذه هي المرة الأولى التي أسمع فيها هذا الأمر، ومن غير المعقول أن أقوم بالرد

جدد وزير الصحة الشيخ محمد العبدالله تأكيداً على قراره بنذب د. كفاية عبدالملك من المستشفى الأميري إلى «السارية» كان من أجل المصلحة العامة، ولم يكن تحت ضغوط من النواب أو أي أحد كان.

«الصحة»: حالة مريض «كورونا» لا تزال غير مستقرة

أعلن الناطق الرسمي باسم وزارة الصحة بشأن فيروس «كورونا»، رئيس وحدة الأوبئة بالوزارة د. مصعب الصالح، أن الحالة الصحية لمريض «كورونا» لا تزال غير مستقرة، وأن كان هناك تحسن طفيف للحالة الأولى المحترجة في مستشفى الأمراض السارية بعد الغسيل الكلوي المتكرر، إلا أن حالة المريض الثاني بمستشفى العبدان لم تستجب للعلاج حتى الآن. وفي ما يخص بتضارب التصريحات بين وزارة الصحة الكويتية ونظيرتها السعودية بشأن انتقال الفيروس عن طريق الإبل وإظهار نتائج إيجابية له في الجمال، أكد الصالح في تصريح صحفي أمس أن المسؤولين في السعودية بينوا خلال اللقاءات التي جمعتهم بنظراتهم في الكويت أن ما عزل في الجمال كان جزءاً من التركيبة الجينية للفيروس، ولم يتوصلوا بعد إلى قرار قطعي بأن هذا الجزء ممثل للفيروس الحالي، وذكروا أنه لا يزال هناك حاجة إلى مزيد من الدراسات لعزل الفيروس بالكامل وليس جزءاً منه، بدليل أنهم لم يزلوا حتى هذه اللحظة أن الجمال هي مصدر العدوى.

وشدد الصالح على عدم تسجيل أي حالات اشتباه في المرض خلال الأسبوع الماضي، مجدداً نصائحه بضرورة الوقاية منه، وأن الوزارة لم تال جهداً للاهتمام بالتوعية من المرض من خلال عدد من الأنشطة والطبوعات، مشيراً إلى توحيد مرجعية الدليل الفني والفحوصات المخبرية للتعامل مع المرض والمطالبة بالربط الإلكتروني على مستوى الخليج.

«الأشغال»: استكمال أول خمسة بحور من الطريق العلوي لشارع جمال عبدالناصر

وأشار المهندس محمود رمضان، مهندس مشروع تطوير شارع جمال عبدالناصر في تصريح صحفي أمس إلى أنه قد تم توريد وتشغيل مجموعة من مختلف أنواع واجسام الرافعات آلية للمشروع، وعددتها 19 رافعة، ففي ساحة الصب المسبق لقطع الجسور في منطقة الدوحة يتم تشغيل 11 رافعة من فئة EOT المتعلقة على جمالون تعمل بالكهرباء بحمولات 10 - 25 طناً تستخدم للتحكم في تحريك قوالب الصب الحديدية، كما يتم تشغيل 4 رافعات جسرية (2 بحمولة 100 طن و2 بحمولة 140 طناً) تستخدم في رفع وتحريك قطع الجسور بمختلف

وتعتبر من أحدث التقنيات المستخدمة عالمياً لتركيبة قطع الجسور مسبقة الصب. كما أعلنت الوزارة سرعة إنجاز أعمال التأسيس للطريق الدائري الثاني، والتي تتمثل في حفر الأوتاد والقواعد الخرسانية، مضميفة أن تطوير شارع جمال عبد الناصر يعد واحداً من أكبر مشاريع التنمية في الدولة، والذي تشرف عليه وزارة الأشغال كإحدى أهم الخطط الاستراتيجية لتطوير شبكة الطرق السريعة بهدف رفع القدرة الاستيعابية للشارع والتقليل من الازدحام المروري، وخفض نسب الحوادث المرورية وزيادة الأمن والسلامة.

أعلنت وزارة الأشغال العامة تقدم سير الأعمال في مشروع تطوير شارع جمال عبدالناصر (ط هـ 167)، الذي يعد أحد أضخم مشاريع البنية التحتية والطرق متعددة الأوار في العالم، حيث دخلت الأعمال في مرحلة متطورة ستستمر عن إخراج معالم المشروع النهائية، وذلك من الطريق العلوي المكون من القطع مسبق الصب والأجهاذ، والذي تم تركيبها بواسطة الرافعات المتعلقة المتحركة (Launching Girder)، حيث تعد طريقة تركيب قطع الجسور المعروفة باسم Span by Span، من تركيب البحور الكاملة بالتوالي، نقلة نوعية،

وإعداد التوصيات القانونية والإدارية اللازمة في هذا الشأن، تمهيداً لإحالتها إلى الجهات ذات العلاقة واتخاذ الإجراءات القانونية في شأنها. وتنص كذلك على «إعداد الرد على تقارير الوزارة عن تنفيذ ميزانية إدارة الفتوى والتشريع وعرض التوصيات اللازمة بشأنها على رئيس الإدارة، وای موضوعات أخرى يرى احتالها إلى اللجنة».

أما المادة الثالثة من القرار فنصت على أن «تعقد اللجنة اجتماعاتها بصفة دورية وكلما دعت الحاجة إلى ذلك، ويكون انعقادها بحضور أغلبية أعضائها، وتصدر توصياتها بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس، ويحل نائب رئيس اللجنة محل الرئيس في حالة غيابه»، ونصت المادة الرابعة على أن «للجنة أن تستعين بمن تراه من موظفي الإدارة وغيرهم لإعداد أعمالها».

بذكر أن المادة الأولى من هذا القرار نصت على أنه يتم إعادة تشكيل اللجنة الدائمة بإدارة الفتوى والتشريع على النحو التالي: المستشار وكيل الإدارة أسامة المهجوي رئيساً، المستشار وكيل الإدارة عبدالله الخضري نائباً، المستشار هيام يونس العبد السلام مدير الشؤون المالية والإدارية بالنيابة، وطلال حسين العبدالله مراقب الحسابات والرواتب أعضاء.

ونصت المادة الثانية على أنه «تختص اللجنة المشكلة بمقتضى المادة الأولى من هذا القرار بما يلي: إعداد الرد على الملاحظات التي ترد بالتقارير الدورية لديوان المحاسبة عن تنفيذ ميزانية الملاحظات الإدارية والتوصيات القانونية، وإعداد الرد على الملاحظات التي ترد بالتقارير الدورية لديوان المحاسبة عن أعمال إدارة الفتوى والتشريع وإعداد تقارير نصف سنوية بما يتم بشأن تلك الملاحظات للعرض على رئيس الإدارة».

وتنص أيضاً على فحص المخالفات التي تشير إليها التقارير الدورية لديوان المحاسبة عن أعمال إدارة الفتوى والتشريع إن وجدت، وشدد على أن مثل هذه القرارات تجسد روح التعاون بين هذه الجهات الرقابية، وتخاصص المخالفات المالية، ما يؤدي إلى الحفاظ على المال العام وحمايته من سوء الإدارة.